

Distr.
GENERAL

S/1996/959
18 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة
لمراقبة فض الاشتباك

(عن الفترة من ١٨ أيار/مايو إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)

أولا - مقدمة

١ - يورد هذا التقرير سردا لأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الأخيرة عملا بالولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٥٠ (١٩٧٤) والقرارات اللاحقة التي مدد بها المجلس ولاية القوة وكان آخرها القرار ١٠٥٧ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦.

ثانيا - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تمت مراعاة وقف إطلاق النار في قطاع إسرائيل - سوريا، ولم تقع حوادث خطيرة وظلت منطقة عمليات القوة هادئة.

٣ - وقامت القوة بالإشراف على المنطقة الفاصلة، بواسطة مواقع ثابتة ودوريات، لضمان عدم نشر أي قوات عسكرية فيها. كما واصلت القوة العمليات التي تجريها مرة كل أسبوعين لتفقد مستويات التسليح والقوات في منطقتي التحديد. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وعلى غرار ما حدث في الماضي، رفض كلا الطرفين دخول أفرقة التفتيش إلى بعض مواقعهما وفرضا بعض القيود على حرية تنقل القوة.

٤ - وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر حدثت فترة توتر بين إسرائيل وسوريا في وسط تكهنات عامة بإمكانية وقوع نزاع مسلح بينهما. وخف هذا التوتر فيما بعد نتيجة لتأكيدات من كلا الجانبين تمت بواسطة حكومات أخرى. وخلال تلك الفترة استمر مستوى القوات والأسلحة في منطقتي التحديد أقل بكثير من الحد الأقصى الذي قرره اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤.

٥ - وساعدت القوة لجنة الصليب الأحمر الدولية بتوفير تسهيلات البريد وتسهيلات لمرور الأفراد عبر المنطقة الفاصلة. وقدم العلاج الطبي للسكان المحليين في حدود الإمكانيات المتاحة، عند الطلب.

٦ - واحتفظ قائد القوة وضباطه بعلاقات اتصال وثيقة مع ضباط الاتصال العسكريين في إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون كلا الطرفين مع القوة في تنفيذ مهامها.

٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، كانت القوة تضم ١٠٤٢ من الأفراد العسكريين من بولندا وكندا والنمسا واليابان (٣٥٤ و ١٨٨ و ٤٦٥ و ٣١ فردا على التوالي)، فضلا عن ٤ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين المنتدبين من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت القوة مساعدة من ٧٣ من المراقبين العسكريين التابعين لفريق مراقبي الجولان في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. وما زال الميجور جنرال يوهانز سي. كوسترز، من هولندا، قائدا للقوة. ومرفق بهذا التقرير خريطة تبين منطقة عمليات القوة وانتشارها.

ثالثا - الجوانب المالية

٨ - اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ٢٠/٥٠ بء مبلغا إجماليا قدره ٩٠٠ ٢٥٤ ٣٢ دولار للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمواصلة القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، على أساس أن يكون قوام القوة وسطيا ١٠٣٦ فردا عسكريا واستمرار مسؤولياتها الحالية. ويخضع تقسيم الاعتماد، الذي يبلغ إجمالية ٩٠٨ ٦٨٧ ٢ من الدولارات، لقرار من مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة.

٩ - وقد بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للقوة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ٦٤,١ مليون دولار. ويبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٨ بليون دولار.

رابعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١٠ - عندما قرر مجلس الأمن، بقراره ١٠٥٧ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، أن يجدد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، طلب المجلس أيضا من الأطراف المعنية القيام فورا بتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، كما طلب إلى الأمين العام أن يقدم، في نهاية الفترة، تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار.

١١ - أما مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، وبخاصة الجهود التي تبذل على مختلف المستويات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) فقد تناولتها في تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/51/543) المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢/٥٠ ألف المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

خامسا - ملاحظات

١٢ - واصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي طالب به مجلس الأمن وعلى اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهامها بصورة فعالة، بتعاون الطرفين. وظلت الحالة في قطاع إسرائيل - سوريا هادئة، ولم تقع أي حوادث خطيرة.

١٣ - وبالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تنطوي على خطر ويرجح بقاءها كذلك ما لم، وإلى أن، يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وآمل أن يبذل كل من يعينهم الأمر جهودا دؤوبة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها، بغرض التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة، على نحو ما طالب به مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٤ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر ضروري. ولهذا، فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. كما أعربت حكومة إسرائيل عن موافقتها.

١٥ - وإنني إذ أقدم هذه التوصية، أجد لزاما علي أن أوجه الانتباه إلى النقص الخطير في تمويل القوة. وتبلغ الاشتراكات المقررة غير المدفوعة حاليا نحو ٦٤,١ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ، الذي يعادل ضعف الميزانية السنوية للقوة، أموالا مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تشكل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها المقررة على الفور وبالكامل وتسديد جميع ما عليها من متأخرات.

١٦ - وختاماً، أود الإشادة بالميجور جنرال يوهانز سي. كوسترز وبالرجال والنساء العاملين تحت قيادته. فقد أدوا بكفاءة وتفان الواجبات الهامة التي أسندها إليهم مجلس الأمن. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات التي تساهم بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تقدم المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين المكلفين بالعمل في هذه القوة.
